الأداة الاقتصادية ودورها في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة تحليلية (١٩٧١- ٢٠١٦م)

إعداد

مهره إبراهيم خليل إبراهيم الحمادي

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية
كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية
الجامعة الإسلاميّة العالميّة ماليزيا

أغسطس ٢٠١٩م

ملخص البحث

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على موضوع الأداة الاقتصادية ودورها في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة؛ لإبراز دور الأداة الاقتصادية في تنفيذ سياستها الخارجية، من خلال التعرف على موقع الأداة الاقتصادية، وبيان مدى قدرة تلك الأدوات في تحقيق الاستدامة في علاقتها مع دول العالم، والتعرف على أبرز النماذج الناجحة التي استطاعت من خلال الأداة الاقتصادية تحقيق الاستقرار لسياستها الخارجية، وإثبات أهميتها ودورها الحيوي في توطيد وتكثيف علاقاتها مع دول العالم، وكذلك معرفة نتائجها على الدول المتلقية للمساعدات، ثم تم اقتراح مجموعة من الحلول التي يمكن أن تساهم في تعظيم دور الوسيلة الاقتصادية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة، لما تمثله هذه الأداة من أهمية قصوى في إدارة العلاقات الدولية بين الدول. وقد اتبعت الباحثة مجموعة من المناهج العلمية التي تناولت بها موضوعها، فمن خلال المنهج الوصفي قامت بوصف دقيق لكافة سمات الحدث التي سيتم دراستها وذلك من أجل الفهم الصحيح لواقع ظاهرة الأداة الاقتصادية لدى دولة الإمارات، كما ركزت على أسس ومبادئ وأهداف السياسة الخارجية للدولة. ومن خلال المنهج التحليلي قامت بتحليل الأداة الاقتصادية، وبيان آثارها على الدولة، مستخدمة المنهج التحليلي كذلك في تحليل الأرقام المتعلقة بالدراسة. ثم استخدمت المنهج التاريخي من أجل إبراز أهمية العامل التاريخي والأبعاد التاريخية التي ساهمت في تشكيل العلاقات التعاونية من خلال دراسة التاريخ الاقتصادي والسياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وحاولت ربط تلك التطورات السياسية بالجانب الاقتصادي وذلك؛ لشرح نشأة ومراحل تطور الأداة الاقتصادية في الدولة. وأجرت الباحثة مجموعة من المقابلات الشخصية مع اقتصاديين وسياسيين يعملون في مؤسسات حكومية وخاصة في الدولة لمعرفة دور تلك الأدوات. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها: إن الأداة الاقتصادية في تنفيذ السياسة الخارجية تحتل دوراً مركزياً في الدول الغنية صغيرة المساحة، مثل الإمارات، أكثر من الأدوات الأخرى، وأن هذه الأداة قادرة على تحقيق الاستقرار والاستدامة في علاقات الدولة ذات العلاقة الاقتصادية مثل الإمارات. كما اختتمت الباحثة دراستها بمجموعة من التوصيات.

ABSTRACT

The research aims to examine the subject of economic instrument and its role in the United Arab Emirates' (UAE) foreign policy implementation by discussing the subsequent themes. It attempts to identify the strength of the economic instrument and the extent of its capacity in achieving sustainability in the UAE relations with the countries of the world; to find out the most successful models of the economic instrument which succeeded to stabilize the UAE foreign policy; to prove the value of economic instrument and its dynamic role in consolidating and intensifying the UAE relations with the countries of the world; as well as to perceive its outcome related to help recipient states. Then, this research has recommended a number of solutions that might contribute in exploiting the role of the economic means to achieve the objectives of the foreign policy of the state, as this instrument is of utmost importance in the management of international relations between states. The researcher has adopted a set of scientific methodologies to examine the subject; through the descriptive approach, all the aspects of the subject needed to be studied described cautiously, to understand the reality of the phenomenon of the economic instrument in the UAE properly, as well as unfolded the fundamentals and the objectives of foreign policy of the state; through the analytical approach, the economic instrument is analyzed and its effects on the state demonstrated, as well as scrutinized the figures mentioned in the study; and through the historical approach, the importance of the historical factor and the historical dimensions that contributed to the formation of cooperative relations deliberated by reviewing the economic and political history of the United Arab Emirates and endeavored to link those political developments with the economic aspect; to elucidate the emergence and the stages of development of the economic instrument in the state. To recognize the role of economic instrument and its significance, the researcher has conducted few personal interviews with economists and politicians working in governmental and private institutions in the country. The study has concluded that the economic instrument in the implementation of foreign policy occupies a central role in small, rich countries such as the UAE, more than other instruments and this instrument can achieve stability and sustainability in the relations - the economic relation - of the state such as the UAE.

APPROVAL PAGE

The thesis of *Mahra* Ibrahim Khaleel Ibrahim AL Hammadi has been approved by the following:

_____
Elfatih Abdullahi AbdelSalam
Supervisor

_____
Nasr Arif
Co- Supervisor

_____
Mustafa Omar Mohammed
Internal Examiner

_____
Adel M. Abdulaziz Algeriani
External Examiner

_____
Maryam Sultan Lootah
External Examiner

_____
Wahabuddin Ra'ees
Chairman

DECLARATION

I hereby declare that this thesis is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that it has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Mahra Ibrahim Khaleel Ibrahim AL Hammadi

Signature: ……..……..…… Date: …...…….

الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠١٩م محفوظة لـ: مهره إبراهيم خليل إبراهيم الحمادي

الأداة الاقتصادية ودورها في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة تحليلية (١٩٧١– ٢٠١٦م)

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل، وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحثة إلا في الحالات الآتية:

١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتاباتاهم بشرط الاعتراف بفضل صاحبة النص المقتبس، وتوثيق النص بصورة مناسبة.

٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.

٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.

٤- ستزود الباحثة مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا بعنوانها مع إعلامها عند تغيّر العنوان.

٥- سيتم الاتصال بالباحثة لغرض الحصول على موافقتها على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانها البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم تجب الباحثة خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليها، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكدت هذا الإقرار: مهره إبراهيم خليل إبراهيم الحمادي

التوقيع: ..... التاريخ: .....

أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل من:

فخري دولتي الغالية دولة الإمارات العربية المتحدة فهذا أقل بكثير مما قدمت لي منذ طفولتي إلى يومي هذا.

إلى روح القادة الشيخ "زايد بن سلطان آل نهيان" والشيخ "راشد بن سعيد آل مكتوم" رحمهما الله واسكنهما فسيح جناته كنتما ومازلتما روحاً نابضة في قلب كل إماراتي، وإلى سمو الشيخة "فاطمة بنت مبارك" (أم الإمارات) رئيسة الاتحاد النسائي العام، وإلى القادة العظماء، صاحب السمو الشيخ "خليفة بن زايد آل نهيان"، والشيخ "محمد بن راشد آل مكتوم"، والشيخ "محمد بن زايد آل نهيان"، والشيخ الدكتور "سلطان بن محمد القاسمي"، والشيخ "حميد بن راشد النعيمي"، والشيخ "سعود بن راشد المعلا"، والشيخ "حمد بن محمد الشرقي"، والشيخ "سعود بن صقر القاسمي"، فأنتم مصدر فخر وإلهام لشعب دولة الإمارات حفظكم الله ورعاكم.

إلى جدتي الغالية على قلبي كلما جالستها تبدأ بترديد أدعيه تفرح وتنير قلبي، وإلى روح جدي رحمه الله واسكنه فسيح جناته، ونعم الأب. إلى صاحبة القلب الطيب الحنون أمي الحبيبة التي رافقتني طيلة سفري والتي أنارت لي طريق الحياة، فأقف أمامها عاجزة عن حصد فضلها عليّ فيعجز لساني عن الشكر والعرفان، وإلى والدي العزيز عزي وسندي ومثلي الأعلى دائماً والذي لم يقف بتاتاً أمام طموحاتي بل كان لي دوماً ومازال المرجع والمعين في حياتي العلمية والعملية فهو صاحب الفضل والعطاء والحب، شكراً لك والدي

أخص هنا أخويي (جمعة وخليفة) من ذوي الاحتياجات الخاصة، فهما أجمل هدية من ربي كانا ومازالا مصدر أملي وتفاؤلي في الحياة، كما أهدي عملي المتواضع، لكم من يقرأ بحثي.

الشكر والتقدير

نحمد الله عز وجل على نعمه التي منَ بها علينا فهو العلي القدير. بعد رحلة بحث وجهد واجتهاد وفقني الله لإنجاز هذا البحث ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه من الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا. ولابد في هذه المناسبة أن أتوجه بالشكر والعرفان إلى من زرعوا التفاؤل في دربي وقدموا لي المساعدات المعنوية وأسهموا بشكل وفير في تشجيعي أثناء إنجازي للبحث، إلى أمي وأبي وعائلتي وكل من وقف بجانبي ومد يد العون لي. وأخص بأسمى عبارات الشكر والتقدير والعرفان الأستاذ الدكتور الفاتح عبد الله عبد السلام (المشرف الأساسي) والأستاذ الدكتور نصر محمد عارف (المشرف المساعد) لما قدماه لي من جهد ونصح ومعرفة طيلة إنجاز هذا البحث. كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من أسهم في تقديم يد العون لإنجاز هذا البحث، وأخص بالذكر أساتذتنا الكرام الذين أشرفوا على تكوين دفعة العلوم السياسية وإدارة كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية بالجامعة الإسلامية العالمية – ماليزيا، كما لا أنسى أن أتقدم بأرقى وأثمن عبارات الشكر والعرفان إلى القائمين على قسم "أكاديمي" وعلى رأسهم رئيس الجامعة وكل العاملين بها .

كما أخص بالشكر للمستشار الصناعي المهندس يوسف خلفان العلي – مكتب التنمية الصناعية، والمستشار بركان خليفة الخليفة – مدير إدارة تشريعات إدارة الإعمال، والمهندس أحمد عبد الرحمن البركاني – مدير إدارة التطوير المؤسسي، والسيد أحمد عبيد بن دسمال المهيري، والمهندس السيد صالح عوض الله – مكتب التنمية الصناعية، وأصدقائي وزملائي على الدعم المعنوي المستمر.

كما أتقدم بالشكر الوفير لكل من قدموا لي المساعدات والتسهيلات والمعلومات، وأخص بالذكر الدكتور هادي عبد الله الطائي – مدير تحرير مجلة التقرير الاقتصادي بمجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي، والسيد يوسف عبد الله ذياب – باحث اقتصادي رئيسي بوزارة الاقتصاد، وموظفي وزارة الخارجية والتعاون الدولي والسيد شادي محمد موسى – إداري أول معلومات وإعداد تقارير والسيد نهيان الظاهري. أقول لكم جميعاً لولا دعمكم لما أنجزت بحثي، فشكراً لكم من أعماق قلبي .

فهرس محتويات البحث

ملخص البحث ..... ب
ملخص البحث بالإنجليزية ..... ج
صفحة القبول ..... د
صفحة التصريح ..... هـ
إقرار بحقوق الطبع ..... و
الإهداء ..... ز
الشكر والتقدير ..... ح
فهرس محتويات البحث ..... ط
قائمة الجداول ..... ن
قائمة الأشكال ..... ع
فهرس الملاحق ..... ف

الفصل الأول: خطة البحث وهيكله العام ١

المقدمة ١
مشكلة البحث ٤
أسئلة البحث ٤
أهداف البحث ٥
أهمية البحث ٥
حدود البحث ٦
منهج البحث ٦
الدراسات السابقة ٧
الإطار النظري للدراسة ١٦
فرضية البحث ١٩
تعريف أهم المصطلحات ٢٠

الهيكل العام للبحث..... ٢٣

الفصل الثاني: أدوات تنفيذ السياسة الخارجية ٢٥

المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية..... ٢٦

المطلب الأول: السياسة الخارجية لغوياً..... ٢٦

المطلب الثاني: مفهوم السياسة الخارجية اصطلاحاً ٢٨

المبحث الثاني: أجهزة صنع السياسة الخارجية..... ٣٤

المطلب الأول: مفهوم صنع السياسة الخارجية ٣٤

المطلب الثاني: مراحل صنع السياسة الخارجية ٣٧

المطلب الثالث: العوامل والعناصر المؤثرة في صنع القرار السياسي ٣٩

المطلب الرابع: أجهزة صنع السياسة الخارجية..... ٤٨

المبحث الثالث: أسس ومبادئ السياسة الخارجية ٥١

المطلب الأول: الأهداف الرئيسة في السياسة الخارجية للدول..... ٥٢

المطلب الثاني: الأسس والمبادئ والاهداف الخاصة بدولة الإمارات العربية المتحدة ٥٦

المبحث الرابع: أدوات السياسة الخارجية (دبلوماسية، اقتصادية، عسكرية، إعلامية ٦٥

المطلب الأول: الأداة الدبلوماسية..... ٦٧

المطلب الثاني: الأداة الاقتصادية ٨٣

المطلب الثالث: الأداة الدعائية ٩٩

المطلب الرابع: الأداة العسكرية ١٠٨

الفصل الثالث: المحددات العامة للسياسة الخارجية الإماراتية..... ١١٣

المبحث الأول: المحددات التاريخية ١١٤

المطلب الأول: مراحل رئيسة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة ١١٤

المطلب الثاني: تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة ١٢٢

المطلب الثالث: لمحة تاريخية بسيطة عن كل إمارة من الإمارات السبع..... ١٢٤

المبحث الثاني: المحددات الجغرافية ١٢٨
المطلب الأول: الخصائص الجغرافية للدولة..... ١٢٨
المطلب الثاني: لمحة عامة عن جغرافية الإمارات السبع..... ١٣٩
المبحث الثالث: المحددات الاقتصادية..... ١٤٢
المطلب الأول: الاقتصاد قديماً (ما قبل اكتشاف البترول) ١٤٣
المطلب الثاني: الاقتصاد حديثاً (ما بعد اكتشاف البترول) ١٤٦
المبحث الرابع: المحددات السياسية..... ١٥٦
المطلب الأول: السلطة التنفيذية ١٥٧
المطلب الثاني: السلطة التشريعية ١٦٢
المطلب الثالث: السلطة القضائية ١٦٤

الفصل الرابع: الوسيلة الاقتصادية في تنفيذ السياسة الخارجية الإماراتية ١٦٧
المبحث الأول: أهمية الوسيلة الاقتصادية ومحدداتها في السياسة الخارجية الإماراتية ١٦٨
المطلب الأول: أهمية الوسيلة الاقتصادية في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ١٦٨
المطلب الثاني: دور الأداة الاقتصادية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة ١٧٢
المطلب الثالث: محددات الوسيلة الاقتصادية في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ١٧٥
المبحث الثاني: المعونات، القروض..... ١٧٧
المطلب الأول: خريطة المنح والقروض التي تقدمها الإمارات للدول الأخرى . ١٧٨
المطلب الثاني: مجموع المساعدات الإماراتية الخارجية حسب القروض والمنح لجميع دول العالم..... ١٩٤
المطلب الثالث: المطلب الثالث: أهمية دور المنح بالنسبة للدول الخارجية ١٩٥
المبحث الثالث: الاستثمار ٢٠٩
المطلب الأول: خريطة استثمارات دولة المباشرة في الخارج حسب الدول ٢١٠

المطلب الثاني: خريطة استثمارات دولة الإمارات المباشرة في الخارج حسب الأنشطة القطاعات الاقتصادية ٢٢٠
المطلب الثالث: المطلب الثالث: أهمية هذه الأنواع من الاستثمارات بالنسبة للدول ٢٢٠
المبحث الرابع: دعم المنظمات غير الحكومية..... ٢٢١
المطلب الأول: خريطة دعم المنظمات غير الحكومية المقدمة للمساعدات للدول، وخريطة الدول المتلقية للمساعدات من المنظمات غير الحكومية..... ٢٢٥
المطلب الثاني: أهم القطاعات للدول الخارجية التي استفادت من مساعدات المنظمات غير الحكومية في دولة الإمارات..... ٢٣٢
المطلب الثالث: أهمية دور المنظمات غير الحكومية بالنسبة للدول..... ٢٣٣

الفصل الخامس: تقييم الأدوات الاقتصادية السياسة الخارجية الإماراتية ٢٣٩
المبحث الأول: تقييم القروض ٢٤٠
المطلب الأول: القروض الموجهة لمصر ٢٤٠
المطلب الثاني: القروض الموجهة لألبانيا ٢٤٢
المطلب الثالث: القروض الموجهة لسورية..... ٢٤٣
المطلب الرابع: القروض الموجهة لإرتيريا ٢٤٥
المبحث الثاني: تقييم المعونات ٢٤٦
المطلب الأول: المنح المقدمة للأردن ٢٤٦
المطلب الثاني: المنح المقدمة للمغرب ٢٤٨
المطلب الثالث: المنح المقدمة لباكستان..... ٢٥٠
المطلب الرابع: المنح المقدمة لأفعانستان..... ٢٥٣
المبحث الثالث: تقييم الاستثمار..... ٢٥٥
المطلب الأول: الاستثمارات الإماراتية في مصر ٢٥٥
المطلب الثاني: الاستثمارات الإمارتية في الهند ٢٥٩

المطلب الثالث: الاستثمارات الإمارتية في المملكة المتحدة..... ٢٦٣
المطلب الرابع: الاستثمارات الإمارتية في ماليزيا ٢٦٨
المبحث الرابع: تقييم دعم المنظمات غير الحكومية ٢٧٢
المطلب الأول: المساعدات الإمارتية المقدمة من قبل الهلال الأحمر الإماراتي . ٢٧٣
المطلب الثاني: المساعدات الإمارتية المقدمة من قبل جمعية دار البر ٢٧٨
المطلب الثالث: المساعدات الإمارتية المقدمة من قبل جمعية الشارقة الخيرية .. ٢٨٣

الخاتمة..... ٢٩٠
النتائج ٢٩١
التوصيات ٣٠٣

قائمة المصادر والمراجع..... ٣٠٦

الملاحق ٣٣٥

قائمة الجداول

رقم الجدول		رقم الصفحة
جدول ١	المنافذ الجمركية في دولة الإمارات العربية المتحدة	١٤٨
جدول ٢	المساعدات الإماراتية الخارجية المقدمة لجميع الدول خلال الفترة ٢٠٠٩ -٢٠١٢م	١٨٤
جدول ٣	المساعدات الإماراتية الخارجية المقدمة لجميع الدول خلال الفترة ٢٠١٣ -٢٠١٦م	١٨٩
جدول ٤	مجموع المساعدات الإماراتية الخارجية حسب القروض والمنح لجميع دول العالم منذ ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٦	١٩٥
جدول ٥	التدفقات الاستثمارات الإماراتية في الخارج ٢٠٠٩ -٢٠١٧	٢١٦
جدول ٦	رصيد الاستثمارات الإماراتية في الخارج ٢٠٠٩ -٢٠١٧	٢١٧
جدول ٧	مكانة الإمارات عالمياً في أرصدة الاستثمارات الإماراتية في الخارج	٢١٨
جدول ٨	الدول التي قامت دولة الإمارات بالاستثمار المباشر فيها	٢١٩

جدول ٩ قائمة المساعدات حسب الدول لعام ٢٠٠٩م – ٢٠١٢م ٢٢٦

جدول ١٠ قائمة المساعدات حسب الدول لعام ٢٠١٣م – ٢٠١٦م ٢٢٩

قائمة الأشكال

رقم الشكل		رقم الصفحة
الشكل ١	نمو تدفقات الاستثمارات الإماراتية المباشرة في الخارج	٢١٦
الشكل ٢	نمو رصيد الاستثمارات الإماراتية المباشرة في الخارج	٢١٨
الشكل ٣	نسبة مساهمة القطاعات المستثمر بها (مصر)	٢٥٩
الشكل ٤	نسبة مساهمة القطاعات المستثمر بها (الهند)	٢٦٣
الشكل ٥	نسبة مساهمة القطاعات المستثمر بها (المملكة المتحدة)	٢٦٧
الشكل ٦	نسبة مساهمة القطاعات المستثمر بها (ماليزيا)	٢٧٢

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان	رقم الصفحة
ملحق ١	أسئلة دراسة: الأداة الاقتصادية ودورها في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة	٣٣٣
ملحق ٢	القروض المقدمة للدول خلال الأعوام ٢٠٠٩-٢٠١٢م – بالدولار الأمريكي	٣٣٤
ملحق ٣	القروض المقدمة للدول خلال الأعوام ٢٠١٣-٢٠١٦م – بالدولار الأمريكي	٣٣٦
ملحق ٤	المنح المقدمة للدول خلال الأعوام ٢٠٠٩-٢٠١٢م – بالدولار الأمريكي	٣٣٨
ملحق ٥	المنح المقدمة للدول خلال الأعوام ٢٠١٣-٢٠١٦م – بالدولار الأمريكي	٣٥٧
ملحق ٦	الاستثمار الإماراتي في الخارج من عام ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٦	٣٨١
ملحق ٧	المساعدات الإماراتية الخارجية ومصدر تمويلها من القطاع الخاص فقط لجميع دول العالم سنة ٢٠٠٩ م – بالدولار الأمريكي	٣٨٧
ملحق ٨	المساعدات الإماراتية الخارجية ومصدر تمويلها من القطاع الخاص فقط لجميع دول العالم سنة ٢٠١٠ – بالدولار الأمريكي	٣٩١
ملحق ٩	المساعدات الإماراتية الخارجية ومصدر تمويلها من القطاع الخاص فقط لجميع دول العالم سنة ٢٠١١ م – بالدولار الأمريكي	٣٩٦
ملحق ١٠	المساعدات الإماراتية الخارجية ومصدر تمويلها من القطاع الخاص فقط لجميع دول العالم سنة ٢٠١٢ م – بالدولار الأمريكي	٤٠٢

ملحق ١١	المساعدات الإماراتية الخارجية ومصدر تمويلها من القطاع الخاص فقط لجميع دول العالم سنة ٢٠١٣ م – بالدولار الأمريكي	٤١١
ملحق ١٢	المساعدات الإماراتية الخارجية ومصدر تمويلها من القطاع الخاص فقط لجميع دول العالم سنة ٢٠١٤ م – بالدولار الأمريكي	٤٢١
ملحق رقم ١٣	المساعدات الإماراتية الخارجية ومصدر تمويلها من القطاع الخاص فقط لجميع دول العالم سنة ٢٠١٥ م – بالدولار الأمريكي	٤٣٢
ملحق رقم ١٤	المساعدات الإماراتية الخارجية ومصدر تمويلها من القطاع الخاص فقط لجميع دول العالم سنة ٢٠١٦ م – بالدولار الأمريكي	٤٤٣

الفصل الأول
خطة البحث وهيكله العام

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا ونبينا وحبيبنا محمد، صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه، والتابعين له ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد!

فإن هذا البحث يهدف إلى إبراز دور الأداة الاقتصادية في تنفيذ السياسة الخارجية الإماراتية، والتعرف على أبرز النماذج الناجحة التي استطاعت من خلال الأداة الاقتصادية تحقيق الاستقرار في السياسة الخارجية الإماراتية منذ استقلالها حتى عام ٢٠١٦. تُعرَّف السياسة الخارجية بأنها عبارة عن "مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها، من خلال السلطات المحددة دستوريا، أن تتعامل مع الدول الأجنبية ومشكلات البيئة الدولية باستعمال النفوذ والقوة بل والعنف في بعض الأحيان"،[١] ويمكن القول بأن السياسة الخارجية هي سلوك دولة تجاه دولة باستخدام الأدوات السياسية المختلفة من أجل تحقيق مصلحة الدولة وأهدافها في الدولة الأخرى. فالأدوات السياسية الخارجية، بشتى أشكالها المختلفة، والمتمثلة في الأداة الدبلوماسية، والأداة الاقتصادية، والأداة العسكرية، والأداة الدعائية الإعلامية، تمثل منظومة متكاملة من الأدوات الفعالة في تنفيذ وتحديد أهداف السياسة الخارجية للدولة تجاه الدول الأخرى، ولا يمكن لأي دولة الاستغناء عن دور أداة على حساب أداة أخرى، فجميعهم متكاملون.

وقد تم ترتيب أدوات تنفيذ السياسة الخارجية حسب الدكتور جعفر كرار أحمد، في كتابه "العلاقات السودانية- الصينية ١٩٥٦-٢٠١١م": الأدوات الدبلوماسية، ثم الأدوات

[١] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط٢، ١٩٩٨م)، ص٨.

الاقتصادية، ثم الأدوات العسكرية ثم الأدوات السياسية الداخلية، ثم الأدوات الاستخبارية، وأخيراً الأدوات الرمزية.[٢]

وقام الدكتور إسماعيل صبري مقلد في كتابه "السياسة الخارجية- الأصول النظرية والتطبيقات العملية" بترتيب الأدوات كالتالي: الأدوات الدبلوماسية ثم الأدوات الاقتصادية فالأدوات الدعائية ثم الأدوات العسكرية.[٣]

وفي رسالة الماجستير بعنوان "المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية ١٩٨٠-٢٠١٠م" للباحث مبارك سعيد العجمي جاء ترتيب الأدوات كالتالي: الأداة الدبلوماسية، الأداة العسكرية، الأداة الاقتصادية، الأداة الدعائية،[٤] ومن وجهة نظر الباحثة أن ترتيب الأدوات السياسية في إطار السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة كالتالي: الأداة الاقتصادية، الأداة الدبلوماسية، الأداة الإعلامية، الأداة العسكرية.

وسيتم توضيح أسباب هذا الترتيب في المباحث الآتية من الفصول. ومن هنا سيتم التركيز في الدراسة على الأداة الاقتصادية لما تمثله هذه الأداة من أهمية قصوى في إدارة العلاقات الدولية بين الدول، فمنذ القدم والعوامل الاقتصادية تعتبر من العوامل التي يمكن أن تفسر تصرف الدولة تجاه دولة أخرى، وعلى سبيل المثال: عد أفلاطون النقود سبباً للحروب، بل ذهب إلى القول: "إنه يجب أن تظل الجمهورية فقيرة حتى لا تغري المعتدين المحتملين بالعدوان عليها"، حيث اتضح بشكل بارز مفهوم المساعدات الخارجية في النظام الدولي قبل انهيار الاتحاد السوفيتي. فالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي كانتا القوتين العظميين في تقديم المساعدات الخارجية، سواء بشكل أموال نقدية، أم قروض، أم

---

[٢] جعفر كرار أحمد، **العلاقات السودانية – الصينية ١٩٥٦– ٢٠١١**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠١٦م)، ص٥٣.

[٣] إسماعيل صبري مقلد، **السياسة الخارجية –الأصول النظرية والتطبيقات العملية**، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية شركة مساهمة مصرية، ط١، ٢٠١٣م)، ص٢٣٩.

[٤] مبارك سعيد العجمي، **المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية ١٩٨٠–٢٠١٠**، (رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١١م)، ص٥.

دعم سياسي دبلوماسي للدول الصغيرة الضعيفة؛ وذلك لضمان انحياز هذه الدول لأحد المعسكرين، وإبعادهما عن المعسكر الآخر.

احتلت الأدوات الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية مكانة هامة في العلاقات الدولية المعاصرة؛ فتوافر الموارد الاقتصادية تحدد مكانة الدولة ومدى قوتها تجاه الغير، أي هل هي مستقبلة لتلك المعونة، أو مانحة للمعونة الخارجية، فالدولة الفقيرة من المحال أن تلعب دور الدول الكبرى ذات رؤية، وقادرة على صنع قرار سياسي خارجي، فمن هنا تبرز العلاقة الوطيدة بين السياسة والاقتصاد؛ وذلك لإثبات كيانها على الساحة الدولية واستقلاليتها.

كانت رؤية مؤسس دولة الإمارات العربية المتحدة المغفور له "الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان" عن الأهمية الاقتصادية هي: **"الوحدة الاقتصادية هي إحدى السبل إلى الوحدة السياسية؛ لأن الروابط الاقتصادية تقوي الروابط السياسية، والهدف في النهاية هو تحقيق مصلحة الشعوب".**[٥]

فمن منطلق هذه المقولة التي تعبر وتفسر بوضوح عن دور الأداة الاقتصادية العظيم في السياسة الخارجية لدولة الإمارات– اتخذ النهج الذي اتبع منذ حياة الراحل إلى يومنا هذا، والمستند أساساً من وحي القرآن الكريم وفكر القائد الحكيم؛ أدى إلى أن تحتل المساعدات الاقتصادية الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة موقعاً متقدماً في العلاقات الإقليمية والدولية لدولة الإمارات بحكم تمتعها بعائدات ضخمه من جراء توافر النفط والغاز الطبيعي وغيرها من موارد طبيعية، فبإدارة الدولة في تقديم مساعداتها بشتى أنواعها المالية والسلعية والخدمية للدول المحتاجة أو غير المحتاجة. من خلال شركات استراتيجية تقيمها في اتجاهين: مع الدول المتقدمة بهدف تعزيز مستويات التنمية وجودة الخدمات داخلياً في مجالات الاقتصاد والتجارة والتعليم والصحة والثقافة ونقل التكنولوجيا، ومع الدول النامية والمحتاجة لتفعيل برامج التنمية الهادفة في هذه الدول. فالأمم المتحدة تعتمد على دولة الإمارات العربية المتحدة كشريك أساسي، خصوصاً فيما يتعلق بالعمليات الإنسانية والإغاثية والإنمائية كونها من الدول القليلة دائمة الاستعداد للمساهمة في عمليات حفظ

---

[٥] الموقع الرسمي للوزارة الخارجية والتعاون الدولي، الموقع الإلكتروني: https://www.mofa.gov.ae/Pages/الشؤون-الاقتصادية.aspx، شوهد في ٨ يناير ٢٠١٩.

السلام، وإغاثة البلدان المنكوبة، وإعادة الإعمار فيها، فضلاً عن حماية المدنيين في مناطق النزاعات العسكرية. فقد شهدت المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة أكثر من ٢١ جهة إنسانية وخيرية كبرى، من بينها مؤسسة زايد للأعمال الخيرية والإنسانية، وصندوق أبوظبي للتنمية، ومؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية، وهيئة الهلال الأحمر، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية، إضافة إلى المبادرات السخية من الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، وكذلك من الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي في ميادين ومجالات العون الخارجي، ولم تكتف دولة الإمارات بذلك، بل عقدت اتفاقيات دولية وإقليمية وثنائية إيماناً منها بأهمية التعاون المشترك، وانضمت إلى العديد من المنظمات الدولية والإقليمية، التي تهدف إلى حماية مصالح الدولة في الداخل والخارج.

فأصبح لدولة الإمارات مكانة رائدة وسمعة طيبة، ولها حضور قوي وعلاقات دبلوماسية في مختلف المحافل الدولية، فنرى مدى أهمية الدور الرائد للأدوات الاقتصادية في السياسة الخارجية للدولة؛ لأن الأدوات الاقتصادية عادة ما تستخدم لتحقيق أغراضها وأهدافها السياسية، وكذلك الأمنية.

مشكلة البحث

إن مشكلة هذا البحث تتمحور في مركزية الدور الذي تقوم به الأداة الاقتصادية كأداة رئيسة في تنفيذ السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، لذلك فإن هذه الرسالة ستحاول أن تستقصي دور وموقع الأداة الاقتصادية في سياسة الإمارات مع العالم، وكيف استطاعت دولة الإمارات أن تبني علاقات جيدة سلمية فعالة مع باقي دول العالم من خلال اعتماد أدوات ووسائل اقتصادية، تبدأ من التجارة والتبادل، وتنتهي بالمعونات والعمل الخيري.

أسئلة البحث

فبناء على ما تمخضت عنه مشكلة البحث من ضرورة وحاجة، سوف يشكل هذا البحث جواباً عن الأسئلة الآتية:

١- ما موقع الأداة الاقتصادية في السياسة الخارجية؟

٢- ما مدى تأثير الأداة الاقتصادية في دور الإمارات في العالم؟

٣- ما مدى قدرة الأداة الاقتصادية في تحقيق الاستدامة في علاقة الإمارات مع دول العالم؟

٤- كيف يقيم دور الأداة الاقتصادية في تنفيذ السياسة الخارجية الإماراتية؟

٥- ما النماذج الناجحة التي استطاعت من خلال الأداة الاقتصادية تحقيق الاستقرار في السياسة الخارجية الإماراتية؟

أهداف البحث

وسوف يتوخى البحث تحقيق الأهداف الآتية:

١- التعرف على موقع الأداة الاقتصادية في السياسة الخارجية.

٢- إبراز مدى تأثير الأداة الاقتصادية في دور الإمارات في العالم.

٣- التعرف كذلك على مدى قدرة الأداة الاقتصادية في تحقيق الاستدامة في علاقة الإمارات مع دول العالم.

٤- إبراز دور الأداة الاقتصادية في تنفيذ السياسة الخارجية الإماراتية.

٥- التعرف على أبرز النماذج الناجحة التي استطاعت من خلال الأداة الاقتصادية تحقيق الاستقرار في السياسة الخارجية الإماراتية.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في النقاط الآتية:

أولاً: ترجع أهمية الدراسة إلى التركيز على إبراز دور الأداة الاقتصادية في العلاقات بين الدول على أساس أنها تحقق الاستدامة، وتحافظ على مصالح جميع الأطراف.

ثانياً: أن مستقبل العالم يتجه إلى إبراز دور الأداة الاقتصادية في العلاقات بين الدول.

ثالثاً: أن عصر العولمة قد فتح مجالات واسعة للتبادل الاقتصادي، مما يعطي الأداة الاقتصادية أهمية مركزية في العلاقات بين الدول.

رابعاً: معرفة الدور الذي تقوم به الأداة الاقتصادية في تحقيق أهداف الدولة العليا في البيئة الخارجية، فهو أمر في غاية الأهمية، وبالنظر في أهم الأدبيات في هذا المجال، هنالك ندرة في المصادر التي تناولت هذا المجال.

خامساً: يُتَوَقَّع أن تصل الدراسة إلى حزمة من التوصيات، قد تفيد صانعي القرار.

سادساً: ستفتح هذه الدراسة المجال أمام الباحثين لإجراء بحوث معمقة حول الموضوع.

حدود البحث

١- **الحدود المكانية**: السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بالتركيز على الأداة الاقتصادية.

٢- **الحدود الزمانية**: تغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية الممتدة بين عام ١٩٧١م وحتى عام ٢٠١٦م.

منهج البحث

ستعتمد هذه الدراسة على أربعة مناهج للوصول إلى الغاية المطلوبة والمنشودة منها، ولتحقيق أهدافها، وذلك على النحو التالي:

١- **المنهج الوصفي**: من خلال وصف دقيق لكافة سمات الحدث أو الحالات التي سيتم دراستها وذلك من أجل الفهم الصحيح لواقع ظاهرة الأداة الاقتصادية لدى دولة الإمارات العربية المتحدة.

٢- **المنهج التحليلي**: وذلك لتحليل الأداة الاقتصادية، وبيان آثارها السلبية والإيجابية على دولة الإمارات.

٣- **المنهج التاريخي**: يهدف هذا المنهج إلى إبراز العامل التاريخي والأبعاد التاريخية التي ساهمت في تشكيل العلاقات التعاونية من خلال دراسة التاريخ الاقتصادي